

الجلد الیهیترا منظومترا

القواعدا لفقہیتر

للشیخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

١٣٠٧ - ١٣٧٦ هـ رَحِمَهُ اللهُ

اعتنى بها ورَّسَ اجاباتها وزاد عليها

د. مطلق بن جاسر بن مطلق الجاسر

عضو هيئة التدريس في قسم الفقه المقارن
كلية الشريعة - جامعة الكويت

الْخُلَّلُ الْبَهِيَّةُ عَلَى
مَنْظُومَةِ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1438هـ / 2017م



المقدمة

الحمدُ لِلّهِ رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً
للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد،

فإن علم القواعد الفقهية من أهم العلوم الشرعية، فهو زبدة الفروع
الفقهية، والمعينُ على الإحاطة بها.

وقد كثر التصنيف في هذا العلم، قديمًا وحديثًا، وصارت المصنفات فيه
ما بين مطوّلٍ ومختصرٍ، ومنتورٍ ومنظومٍ.

ومن المنظومات المختصرة المباركة في هذا الفن منظومة القواعد الفقهية
للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١٣٧٦هـ)، فهي منظومة
قد كُتِبَ لها القبول بين أهل العلم وطلابه، وكثر حُقَاطُها ودارسوها.

ورغم اختصارها إلا أنها لم تحوِ القواعد الفقهية فقط، بل حوت أيضًا،
بعض الضوابط الفقهية، والقواعد الأصولية، وبعض الفروع الفقهية أيضًا.

ولكن هذه المنظومة تحتاج إلى شيءٍ من الترتيب والإضافة، إذ إن ناظمها
رَحِمَهُ اللهُ قد نظمها في شبابه أولَ عهده بالتصنيف، لذلك وقع فيها شيءٌ من
الخلل.

وقد صرّح بنفسه رَحِمَهُ اللهُ بذلك، حيث قال في أول النسخة الخطية من
شرحه بخطه رَحِمَهُ اللهُ: «قد علقناها في أول بدايتنا بالتصنيف . . أبياتها فيها

خلل كثير، ربما تتمكن من إصلاحها».

وقد منّ الله تعالى عليّ بأن قرأتُ شطرَ هذه المنظومة مع شرحها على شيخنا العلامة الشيخ عبد الله بن عقيل رحمَهُ اللهُ في منزله في الرياض سنة ١٤٢٨ هـ، فكان رحمَهُ اللهُ يُعلق على بعض الأبيات ويصحح ما فيها من كسور وغيرها.

فخطر لي أن أعتني بهذه المنظومة خدمةً للعلم وطلابه، بترتيبها وإتمام ما نقص منها.

وقد ذكروا أن مقاصد التأليف الصحيحة سبعة: إبداع جديد، وإتمام ناقص، وبيان مستغلق، واختصار مطول، وجمع متفرق، وترتيب مختلط، وإصلاح خطأ.

وقد نظمها بعضهم في بيتين:

في سبعةٍ حصروا مقاصد العقلا من التأليف فاحفظها تنل أملا
أبدع، تمام، بيان، لاختصارك، في جمع، ورّتب، وأصلح يا أخي الخلا
فعقدت العزم على ذلك، من خلال التالي:

١- أعدتُ ترتيب بعض أبيات المنظومة، حتى تكون أكثر مناسبةً للترتيب المعهود في كتب القواعد الفقهية، حيث وضعت القواعد الخمس الكبرى مرتبة في أول المنظومة، ثم أتبعْتُها بالقواعد الفرعية، ثم القواعد الأصولية، ثم المسائل والضوابط الفقهية.

٢- أضفتُ من عندي بعض الأبيات حتى تكون المنظومة أكثر انسجامًا ومناسبةً، وقد حوت هذه الإضافات بعض المسائل المتممة للقواعد

الفقهية الكبرى، وقد ميزت هذه الآيات المضافة باللون الأحمر.

٣- أصلحت الكلمات التي أشار الشيخ عبدالله بن عقيل رَحِمَهُ اللهُ بِإِصْلَاحِهَا لَمَّا قَرَأْتَهَا عَلَيْهِ، وقد ميزت هذه الكلمات باللون الأزرق.

٤- أضفتُ بعض العناوين الجانبية التي توضح الآيات.

وقد سميتُ هذا العمل بـ «الحُلل البهية على منظومة القواعد الفقهية» وأسأل الله الكريم أن ينفع به كما نفع بأصله إنه سميع مجيب.

وكتبه فقير عفو ربه

مطلق الجاسر

المقدمة

- ١- أحمدُ ربِّي اللّهُ ذا الجلالِ
- ٢- وبعدُ فالشيخُ الجليلُ السّعدي
- ٣- في خدمةِ العِلْمِ قَضَى أَعْوَامًا
- ٤- في الوَعظِ والتّدريسِ والتّأليفِ
- ٥- أنظّمه وكُتِبَهِ مُفِيدَة
- ٦- كَنَظَمِهِ القَوَاعِدَ الفِقهِيَّة
- ٧- كم حافظٍ لها وكم من دَارِسِ
- ٨- لكنها تحتاجُ للترتيبِ
- ٩- فرمَتْ ذاكَ مع قصورِ الباعِ
- ١٠- وأرتجى من ربّنا تَعَالَى
- مُصَلِّيًا على النبي والآلِ
- رَحِمَهُ اللّهُ المَعِيدُ المُبدي-
- وَنَفَعَ اللّهُ بِهِ الأَنَامَ
- حتى غَدَا كالجَبَلِ المُنِيفِ
- في الفِقهِ والآدابِ والعقيدةِ
- حيثُ غَدَتْ كالدَّرَرِ البهيةِ
- في حِلَقِ العِلْمِ وفي المَدَارِسِ
- ولإضافةٍ وللتهديبِ
- ومقصدِي عمومُ الانتفاعِ
- أن يُصْلِحَ الأقوالَ والأعمالَ

مقدمة الناظم رَحِمَهُ اللّهُ

- ١١- الحَمْدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَرْفِقِ
- ١٢- ذي النِّعمِ الواسِعَةِ الغزيرةِ
- ١٣- ثُمَّ الصَّلَاةُ مع سَلامِ دائِمِ
- ١٤- وآله وصَحْبِهِ الأَبْرارِ
- ١٥- اعلم هُديتَ أَنَّ أَفْضَلَ المِنَنِ
- وَجَامِعِ الأَشْيَاءِ والمُفَرِّقِ
- والحِكْمِ البَاهِرَةِ الكَثيرةِ
- على الرِّسُولِ القُرْشِيِّ الخَاتِمِ
- الحَايِزِيِّ مَرَاتِبِ الفَخَارِ
- عَلِمَ يُزِيلُ الشُّكَّ عَنْكَ والدَّرَنَ

- ١٦- وَيَكْشِفُ الْحَقَّ لذي الْقُلُوبِ
 ١٧- فَاخْرِصْ عَلَى فَهْمِكَ لِلقَوَاعِدِ
 ١٨- فَتَرْتَقِي فِي الْعِلْمِ خَيْرَ مُرْتَقَى
 ١٩- وَهذِهِ قَوَاعِدُ نَظْمَتِهَا مِنْ
 ٢٠- جَزَائِهِمُ الْمَوْلَى عَظِيمَ الْأَجْرِ
 وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى الْمَطْلُوبِ
 جَامِعَةَ الْمَسَائِلِ الشَّوَارِدِ
 وَتَقْتَفِي سُبُلَ الَّذِي قَدْ وُفِّقَا
 كُتِبَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَتْهَا
 وَالْعَفْوَ مَعَ عُفْرَانِهِ وَالْبِرِّ

القاعدة الكبرى

- ٢١- الدِّينُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَصَالِحِ
 ٢٢- فَإِنْ تَرَاحَمَ عَدَدُ الْمَصَالِحِ
 ٢٣- وَضُدَّهُ تَرَاحَمَ الْمَفَاسِدِ
 فِي جَلْبِهَا وَالذَّرْءِ لِلقَبَائِحِ
 يُقَدِّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ
 يُرْتَكَبُ الْأَدْنَى مِنَ الْمَفَاسِدِ

القواعد الخمس الكبرى

القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها

- ٢٤- نَيْتُنَا^(١) شَرَطٌ لِسَائِرِ الْعَمَلِ
 بِهَا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ لِلْعَمَلِ

القاعدة الثانية: المشقة تجلب التيسير

- ٢٥- قَاعِدَةٌ^(٢) الشَّرِيعَةِ التَّيْسِيرُ
 ٢٦- أَسْبَابُ تَخْفِيفِ هِيَ: النُّقْصُ سَفَرُ
 ٢٧- وَالخَطَأُ الْإِكْرَاهُ وَالنُّسْيَانُ
 فِي كُلِّ أَمْرٍ نَابَهُ تَعْسِيرُ
 كَذَاكَ جَهْلٌ مَعَ سُقْمٍ وَعُسْرُ
 أَسْقَطَهُ مَعْبُودِنَا الرَّحْمَنُ

(١) عن الشيخ ابن عقيل .

(٢) عن الشيخ ابن عقيل .

وينتفي التّائيمُ عنه والزللُ
إباحةً قَدَمَ وأخِرُ في الأجلُ

٢٨- لكن مع الإِتلافِ يثبُتُ البَدَلُ

٢٩- خَفَّفَ بتنقيصٍ وإسقاطٍ بَدَلُ

القاعدة الثالثة: الضرر يُزال

متَّبَعًا نبيك المُختارُ
ولا مُحَرَّمٌ مع اضطرارِ
بقدرٍ ما تحتاجه مسطورة^(١)

٣٠- أزال جميع الضرَّ والضرارَ

٣١- وليس واجبٌ بلا اقتدارِ

٣٢- وكلُّ محظورٍ مع الضرورة

القاعدة الرابعة: اليقين لا يزول بالشك

فلا يُزيلُ الشكُّ لليقينِ

٣٣- وترجع الأحكامُ لليقينِ

من القواعد المندرجة تحت القاعدة:

حتّى يجيء صارفٌ صراحة^(٢)
والأرضِ والسّماءِ والحجارةِ
والنّفْسِ والأموالِ للمعصومِ
فأفهمُ هَدَاك اللهُ ما يُملِ
غيرَ الَّذي في شرعنا المبرورِ^(٣)

٣٤- والأصلُ في عاداتنا الإباحة

٣٥- والأصلُ في مياهنا الطّهارة

٣٦- والأصلُ في الأَبْضاعِ واللحومِ

٣٧- تحريمُها حتّى يجيء الجِلُّ

٣٨- وليسَ مشروعاً من الأمورِ

القاعدة الخامسة: العادة محكمة

حكمٌ من الشّرْعِ الشّريفِ لم يُحد
ما لم يُخالفِ شرعنا أو قُيدا

٣٩- والعُرفُ معمولٌ به إذا ورَدَ

٤٠- هذا إذا قارَنَ ثم اطرَدا

(١) في الأصل: «الضرورة»، وفي نسخة: «مسطورة»، وقد بين الشيخ ابن عقيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنها أحسن، لتلافي تكرار كلمة «الضرورة» في الشطرين.

(٢) عن الشيخ ابن عقيل.

(٣) عن الشيخ ابن عقيل.

من القواعد الفقهية الفرعية

- ٤١- ولا يَتَم الحُكْمُ حَتَّى تَجْتَمِعَ
 ٤٢- وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
 ٤٣- وَيَفْعَلُ البَعْضَ مِنَ المَأْمُورِ
 ٤٤- وَكُلُّ مَا نَشَأَ عَنِ المَأْذُونِ
الوسائل لها أحكام المقاصد:
 ٤٥- وَسَائِلُ الأُمُورِ كالمَقاصِدِ
يُثَبِتُ تَبَعًا مَا لَا يُثَبِتُ اسْتِقْلَالًا:
 ٤٦- وَمِنْ مَسَائِلِ الأَحْكَامِ فِي التَّبَعِ
من استعجل شيئًا قبل أوانه عُوقِبَ بحرمانه:
 ٤٧- مُعَاجِلُ المَحْظُورِ قَبْلَ أَنَّهُ
المشغول لا يُشغَل:
 ٤٨- وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشْغَلُ
هل يستقل الوازع الطبيعي بالحكم؟
 ٤٩- وَالوَاعِزُ الطَّبْعِيُّ عَنِ العِصْيَانِ
 كَلوَاعِزِ الشَّرْعِيِّ بِلَا نُكْرَانِ
 كَلِّ الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ تَرْتَفَعُ
 قَدْ اسْتَحَقَّ مَا لَهُ عَلَى العَمَلِ
 إِنْ شَقَّ فِعْلُ سَائِرِ المَأْمُورِ
 فَذَلِكَ أَمْرٌ لَيْسَ بِالمُضْمُونِ
 واحْكُم بِهَذَا الحُكْمِ لِلزَّوَائِدِ
 يَثْبُتُ لَا إِذَا اسْتَقَلَّ فَوْقَ
 قَدْ بَاءَ بِالخُسْرَانِ مَعَ حِرْمَانِهِ
 مِثَالُهُ المَرَهُونُ وَالْمُسَبَّلُ
 كَالوَاعِزِ الشَّرْعِيِّ بِلَا نُكْرَانِ

من القواعد الأصولية

الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا:

٥٠- وكلُّ حكمٍ دائرٌ مع علته وهي التي قد أوجبت لِشُرْعَتِهِ

صيغ العموم:

٥١- و(أل) تفيدُ كُلَّ في العمومِ

٥٢- و(التكرات) في سياق النَّفْيِ

٥٣- كَذَاكَ (مَنْ) و(ما) تفيدان معًا

٥٤- ومِثْلُهُ (المفرد إذ يضاف)

٥٥- وإن أتى التَّحْرِيمُ في نفسِ العَمَلِ

٥٦- ومُتْلَفٌ مؤذيه ليس يَضمُنُ

في الجَمع والإفرادِ كالعَلِيمِ

تُعطي العمومَ أو سياق النَّهْيِ

كُلَّ العمومِ يا أُخِيَّ فاسمعا

فافهم هُديت الرُّشْدَ ما يُضَافُ

أو شَرَطَهُ فذو فَسَادٍ وَخَلَلٍ

بعد الدِّفَاعِ بالتي هي أحسن

مسائل وضوابط فقهية

٥٧- وكلُّ شَرَطٍ لازِمٌ للعَاقِدِ

٥٨- إلا شُرُوطاً حَلَّتْ مُحَرَمًا

٥٩- تُستعملُ القرعةُ عند المُبْهَمِ

٦٠- ومَنْ يُؤدُّ عن أخيه واجبا

في البيعِ والنكاحِ والمقاصدِ

أو عَكَسَهُ فباطلاتٍ فاعلما

من الحَقَوقِ أو لدى التزاحمِ

له الرجوعُ إن نوى يطالبا

الخاتمة

- ٦١- والحمد لله على التمام
٦٢- ثم الصلاة مع سلام شائع
- في البدء والختام والدوام
على النبي وصحبه والتابع